البرنامج التأسيسي 5: الحوكمة

مقدمة عامة

101. البرنامج 5 يتوافق مع الهدف 6 للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة ويشكل شرطًا أساسيًا لتشغيل وفعالية الإستراتيجية متوسطة الأجل بالكامل. كما يعكس الالتزامات المحددة من خلال قرارات لجنة حسن الإدارة والامتثال التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة - بما في ذلك قراري الاجتماع العشرين للأطراف المتعاقدة IG.23/2وIG.23/3 وقراري الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة IG.24/1 و IG.24/2 - وكذلك القرارات الرئيسية المتعلقة بتعزيز الشراكات وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد (بما في ذلك قرارات الاجتماع السادس عشر للأطراف المتعاقدة IG.19/6 وقرار الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة IG.24/2 المتعلق بشركاء خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط، وقرار الاجتماع العشرين للأطراف المتعاقدة IG.23/5 وقرار الاجتماع الحادي و العشرين للأطراف المتعاقدة IG.24/2 فيما يتعلق باستراتيجية تعبئة الموارد المحدثة وملحقها المنقح). كما أن القرارات ذات الصلة بنهج النظام الإيكولوجي (قرار اجتماع الأطراف المتعاقدة السابع عشر IG.20/4 وقرار اجتماع الأطراف المتعاقدة الثامن عشر IG.21/3) وقرار لجنة البحر المتوسط بشأن الاستدامة المعتمد خلال الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة IG.22/17.

102. تهدف الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل إلى تهيئة الظروف اللازمة لأجهزة وهيئات نظام خطة عمل البحر المتوسط وأمانتها لتنفيذ مهامها الرئيسية بكفاءة على النحو المنصوص عليه في المادتين 17 و18 من اتفاقية برشلونة والمواد الأخرى ذات الصلة من البروتوكولات، وكذلك تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة والبرامج والمبادرات الرئيسية العاملة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومن أجلها. تتوافق الخطة متوسطة الأجل مع النظام القانوني لخطة عمل البحر المتوسط، أي اتفاقية برشلونة والبروتوكولات التي دخلت حيز التنفيذ أو التي على وشك أن تدخل حيز التنفيذ، والخطط الإقليمية وخطط العمل الملزمة قانونًا، بالإضافة إلى قرارات اجتماع الأطراف المتعاقدة ذات الصلة بنهج النظام الإيكولوجي. يظل ضمان الإنفاذ والدعم المتكامل والمنسق بكفاءة للأطراف المتعاقدة من أجل تنفيذها وتحقيق الامتثال أولوية عالية للإستراتيجية متوسطة الأجل.

المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية

103. يساهم البرنامج 5 في العديد من غايات التنمية المستدامة بما في ذلك الهدف 14 و17 "*شراكات من أجل الأهداف*"، وكذلك بشكل عام مع قرارات ومقررات جمعية الأمم المتحدة للبيئة. كما أنه يتماشى مع الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "*حسن الإدارة البيئية*".

104. أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط شراكات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني على النحو الموصوف سابقاً. وبالإضافة إلى مواءمة الأولويات، يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط في اجتماعات صنع القرار الرئيسية لضمان التآزر في حسن الإدارة والتخطيط، بما في ذلك التوجهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وقرارات وكالة الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية التنوع البيولوجي وتطوير الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، والاتحاد من أجل المتوسط، والمجلس العام لمصايد الأسماك في المتوسط، والمنظمة البحرية الدولية، واتفاقيات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، والتوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي، وغيرها. يضمن التآزر تأثيرًا أكبر في دعم بلدان البحر الأبيض المتوسط لدمج وتبسيط الأهداف والغايات المتفق عليها عالميًا وإقليميًا على المستوى الوطني. وهذا أيضًا له أهمية خاصة فيما يتعلق بأولويات المانحين الرئيسيين (انظر قرار الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة " IG.23/5إستراتيجية تعبئة الموارد المحدثة") مثل الإستراتيجية 7 لمرفق البيئة العالمية.

أهم غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في البرنامج 5:

الهدف 14. الحياة تحت الماء وغايات هذا الهدف

الهدف 17. الشراكات لتحقيق الأهداف: الغايات 17.3، 17.6، 17.9، 17.14، 17.16، 17.17

مع ملاحظة أن البرنامج 5 يساهم أيضًا في غايات التنمية المستدامة المذكورة في البرامج الأخرى.

الأهداف

105. يتضمن البرنامج 5 الأهداف الاستراتيجية التالية:

1. ضمان وتعزيز مخططات حسن الإدارة المناسبة، وخاصةً التنسيق المؤسسي متعدد القطاعات ومتعدد المستويات، وتعزيز الوصول إلى المعلومات، ومشاركة والتزام جميع الأطراف المعنية في عملية صنع القرار الشّفّافة؛

2. تعزيز النهج القائم على النظام الإيكولوجي في إدارة الأنشطة البشرية بهدف تحقيق أو الحفاظ على الحالة البيئية الجيدة في البحر الأبيض المتوسط ومنطقته الساحلية؛
3. تعزيز قدرة الأطراف المتعاقدة على تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها والامتثال لها، والاستراتيجيات وخطط العمل المعتمدة، وكذلك قرارات اجتماع الأطراف المتعاقدة ذات الصلة بنهج النظام الإيكولوجي؛
4. تعزيز أوجه التآزر والتكامل والتعاون بين الشركاء والمنظمات الدولية والإقليمية الناشطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
5. تعبئة الموارد الخارجية من أجل التنفيذ الفعال للإستراتيجية متوسطة الأجل؛ و
6. تعزيز آليات التفاعل بين السياسات العلمية الفعالة على المستويين الإقليمي والوطني.

النتائج

106. ستحقق الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 النتائج التالية والأهداف/المؤشرات الإرشادية المرتبطة بها.

النتيجة 5.1 التنفيذ الفعلي والإنفاذ من قبل الأطراف المتعاقدة لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وسياسات خطة عمل البحر المتوسط، بما في ذلك قرارات اجتماعات الأطراف المتعاقدة ذات الصلة بنهج النظام الإيكولوجي، واستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة وإنجاز برامج التدابير على المستويين الإقليمي والوطني.

107. إن تعزيز الإدارة البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تقوية قدرة الأطراف المتعاقدة على تنفيذ وإنفاذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها أمر أساسي لتحقيق الحالة البيئية الجيدة في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك التصديق على بروتوكولاتها. على الرغم من التقدم الجيد في هذا المجال، لا يزال تنفيذ وإنفاذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها يمثلان تحديًا رئيسيًا لجميع الأطراف المتعاقدة. من خلال دعم الأطراف المتعاقدة لتقوية أطرها القانونية وقدرتها المؤسسية في تنفيذ وإنفاذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، ستتم زيادة الملكية، وسيتم تعزيز سيادة القانون البيئي في منطقة البحر الأبيض المتوسط مما يتيح تحقيق الحالة البيئية الجيدة في السياق العام لجدول أعمال 2030. سيشمل دعم الأطراف المتعاقدة في شكل أنشطة تقودها البلدان وموجهة نحو النتائج إجراءات بناء القدرات لتعزيز التنفيذ والإنفاذ من خلال جملة أمور من بينها تبادل المعرفة وأفضل الممارسات والمعلومات من خلال المنصات ذات الصلة، وتقديم المساعدة الفنية لتحديث أو تطوير التشريعات أو تدابير السياسة العامة لتنفيذ اتفاقية برشلونة، وبروتوكولاتها، وقرارات اجتماع الأطراف المتعاقدة ذات الصلة بنهج النظام الإيكولوجي، واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، وإجراء التدريبات الإقليمية، وتطوير أدوات التوجيه مثل المبادئ التوجيهية الفنية أو التشريعات النموذجية. سيتم ذلك في سياق التعزيز المستمر والمستدام لفعالية لجنة الامتثال، من بين أمور أخرى من خلال دعم وتعزيز التقارير الوطنية، وكذلك الإبلاغ عن الرصد وتعزيز التآزر مع مكونات خطة عمل البحر المتوسط وكذلك مع المجتمع المدني.

النتيجة 5.2 ضمان التعزيز المنهجي، والأداء الفعال، واتخاذ القرارات، والهيئات الاستشارية لخطة عمل البحر المتوسط، وتعزيز الكفاءة بالنُهج الرقمية الجديدة.

108. يعد التشغيل السلس لآلية حسن الإدارة متعددة المستويات أمرًا أساسيًا لتحقيق الأهداف المعقدة والطموحة وتحقيق الحالة البيئية الجيدة والتنمية المستدامة في المنطقة. ينبغي تعزيز هذه الآلية بطريقة منهجية لضمان الفعالية على جميع المستويات، من التعاون الإقليمي في الهيئات الإدارية لنظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة إلى التنسيق المؤسسي المنظم عبر القطاعات للسلطات الإدارية المختلفة على المستوى الوطني. ينبغي أن يتم تنفيذ عمل الهيئات الإدارية لنظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة بطريقة متسقة، بما يضمن "توحيد الأداء"، من بين أمور أخرى من خلال التنظيم السلس والفعال للاجتماعات ونشر الوثائق عالية الجودة في الوقت المناسب. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي بذل الجهود لتبسيط وضمان التفاعل الناجح وفي الوقت المناسب بين هيئات صنع سياسة خطة عمل البحر المتوسط (مثل اجتماع الأطراف المتعاقدة، والمكتب، وجهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط، ومجموعة تنسيق نهج النظام الإيكولوجي، ولجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، ولجنة الامتثال) وآليات الإدارة المنشأة لدعم وتعزيز العمل العلمي والفني في نظام خطة عمل البحر المتوسط (المكونات/نقاط الاتصال المواضيعية، مجموعات المراسلة حول الرصد في البحر، مجموعات العمل الفنية المخصصة، إلخ). كما يجب وضع خطط حسن الإدارة المناسبة التي تسمح بالمشاركة الملائمة في الوقت المناسب والمساهمة في صنع قرارات شفافة لجميع الجهات الفاعلة والأطراف المعنية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تساعد الأساليب الرقمية والأدوات الحديثة النظام على تغيير طرق العمل التقليدية مع الحفاظ على مستوى الكفاءة أو حتى تعزيزه وتقليل الأثر البيئي لعملياتنا. هذه الأساليب، التي تم اختبار بعضها أو استخدامها على نطاق أوسع خلال تفشي وباء كوفيد-19، ينبغي استكشافها وتعزيزها بشكل أكبر، بما يتماشى مع العملية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحديث الإدارة البيئية العالمية. يجب ضمان الموارد الكافية للأمانة ومكونات خطة عمل البحر المتوسط لتنفيذ الولاية التي حددتها اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وقرارات اجتماع الأطراف المتعاقدة ذات الصلة. كما سيتم إجراء مراجعات أداء مستقلة لمكونات خطة عمل البحر المتوسط على أساس دوري، بناءً على الدروس المستفادة من مراجعات الأداء الأخيرة التي أجريت في إطار عمل المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

النتيجة 5.3 ضمان اتساق السياسات وتكاملها بين الأعمال ذات الصلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وبين السياسات والأدوات التنظيمية لنظام خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة.

109. تهدف النتيجة 5.3 إلى ضمان الاتساق والتآزر بين سياسات نظام خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة والأدوات التنظيمية والعمليات العالمية بشأن التنمية المستدامة وحماية البيئة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي. سيضمن هذا التآزر الاتساق والتكامل بين الأهداف والغايات العالمية والإقليمية، مع مراعاة الابتكار الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وخصوصياته، كل ذلك من خلال تكامل آليات الإبلاغ المبتكرة التي تربط المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وكذلك من خلال النهوض بآليات التعلم من الأقران بين الأطراف المتعاقدة. إن تعزيز خطط حسن الإدارة متعددة أصحاب المصلحة، والتنسيق المؤسسي عبر القطاعات والمتعدد المستويات، ومشاركة أصحاب المصلحة المعنيين وإشراكهم سيمكن الأطراف المتعاقدة والشركاء من الامتثال لسياسات خطة عمل البحر المتوسط وإنفاذها من أجل تحقيق الحالة البيئية الجيدة في البحر الأبيض المتوسط ومنطقته الساحلية وتحقيق خطة 2030. وسيتم دعم ذلك من خلال التآزر مع آليات الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الأخرى، بما يتماشى أيضًا مع النتيجة 5.1، وكذلك من خلال تشغيل آليات التفاعل الناجح بين العلوم والسياسات على المستويين الإقليمي والوطني، بما يتماشى مع النتيجة 5.4.

النتيجة 5.4 تعزيز الشراكات ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مع القطاع الخاص وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات.

110. إن تعزيز الشراكات في تنفيذ الإجراءات ودعم نقل المعارف المتعلقة بالمحيطات من أجل إدارة البحر الأبيض المتوسط المستندة إلى العلم هي عملية حاسمة للتنفيذ الناجح لولاية نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة. ستنشئ الشراكات، المتوافقة مع الإطار القانوني الحالي لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، شراكة قوية لتعزيز تنفيذ برنامج الرصد والتقييم المتكاملين)، ودعم خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي كمنصة تفاعلية بين السياسات العلمية الطوعية لعلماء المناخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط وكذلك تكامل استجابات السياسة والإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط مع متطلبات خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. ومن خلال الوصول إلى العلم وإقامة تعاون طويل الأمد مع مؤسسات علمية موثوقة وذات مصداقية تتمتع بمعرفة وخبرة علمية مثبتة على الصعيدين الوطني والإقليمي/دون الإقليمي، سيتم ضمان نقل واستخدام الإنجازات غير المسبوقة في العلوم والتكنولوجيا. ومن أجل ضمان التحول الطموح نحو الشراكات المثلى، من الضروري (1) تعبئة التجمعات العلمية لدعم أهداف الشراكات المنشأة لدعم التفاعل الفعال بين العلوم والسياسات؛ (2) ربط العديد من المبادرات والجهود والجهات الفاعلة والموارد والأدوات الموجودة في مجال العلوم البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وما وراءها؛ (3) تعزيز التآزر؛ (4) دعم التعلم للعمل معا؛ (5) تنسيق الموارد من أجل تعزيز التأثير وتجنب الازدواجية والتجزئة.

النتيجة 5.5 تنفيذ مناهج منسقة لتعزيز قدرات المؤسسات العامة من أجل تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.

111. إن تحديد وتعزيز وتقوية أوجه التآزر وآليات التعاون على المستويين العالمي والإقليمي أمر حيوي لتعزيز القدرات المؤسسية العامة وإنفاذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. ستؤدي الاستفادة من المنصات والشبكات العالمية والإقليمية لتبادل الخبرات والمعرفة وأفضل الممارسات في الإنفاذ والإدارة إلى زيادة التنفيذ الفعال والمنسق وإنفاذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، مما يدعم اعتماد استراتيجيات إنفاذ منسقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعند القيام بذلك، في إطار الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027، سيكون من الأولويات تعزيز أوجه التآزر والدعم المتبادل وتبادل الخبرات وتعلم الدروس والاستخدام الفعال للموارد والخبرات المتاحة من خلال أمور من بينها التدريب وتطوير المواد والمنصات في الشراكة مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة أو المؤسسات الأخرى. إن تعزيز قدرات المؤسسات العامة أمر حاسم لزيادة الملكية، ودعم سيادة القانون البيئي ولضمان التنفيذ الفعال على المستويين الوطني والمحلي.